Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

27 Janvier 2010
27 يناير 2010

(المغرب/حقوق الإنسان/ماستر/اتفاقية (مرفق بصورة
توقيع اتفاقية تهم إحداث ماستر في "التاريخ الراهن" بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس أكدال
الرباط 25/ 1/ ومع/ وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس أكدال, اليوم الإثنين بالرباط, على اتفاقية تعاون تهم إحداث مسلك ماستر في "التاريخ الراهن" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وقع على هذه الاتفاقية السادة أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, وحفيظ بوطالب جوطي رئيس جامعة محمد الخامس أكدال, وعبد الرحيم بنحادة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وتهدف هذه الاتفاقية, التي تندرج في إطار تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة والتاريخ والأرشيف, إلى تشجيع البحث في تاريخ وذاكرة المغرب الراهن وتكوين خبرة في القضايا ذات الصلة بهما.

ويلتزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, بموجب هذه الاتفاقية, بدعم مسلك الماستر في التاريخ الراهن, خاصة في ما يتصل بتشجيع البحوث لاسيما البحث الميداني وإحداث مكتبة متخصصة في المجال, واستقدام أساتذة مختصين من بعض المعاهد والجامعات الأجنبية المختصة في الموضوع.

ومن جهتها, ستضطلع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتنظيم الدروس ووضع البرامج وتنظيم الامتحانات وكافة الإجراءات المتعلقة بها فضلا عن التدابير اللوجيستيكية.

وفي كلمة بالمناسبة, عبر السيد حرزني عن الأمل في أن تشكل هذه الاتفاقية خطوة أولى باتجاه تعاون أكبر بين الجانبين, وكذا مع مؤسسات جامعية أخرى, بالنظر إلى الدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به الجامعة في مجال العلوم الإنسانية, مؤكدا على الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع "التاريخ الراهن".

وبدوره, أكد السيد بوطالب جوطي أهمية إحداث هذا الماستر الذي قال إنه يستجيب للحاجة في التأريخ للحقبة الزمنية التي تحمل اسم "التاريخ الراهن", داعيا إلى تقييم هذه الاتفاقية بشكل نصف سنوي بهدف الوقوف على نقط القوة ونقط الضعف التي يتعين إيجاد حلول لها.

وأضاف أن هذه الاتفاقية, التي سيتم بموجبها إحداث ماستر "التاريخ الراهن", تتوخى تشجيع البحث في تاريخ المغرب الراهن وتكوين خبرة في قضايا التاريخ المعاصر وذاكرة مغرب ما بعد الاستقلال.

يذكر أنه في إطار تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الأرشيف والذاكرة والتاريخ, نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, بالاستعانة بخبرة مجموعة العمل الخاصة بالذاكرة والتاريخ, التي أحدثها, جملة من الندوات تهم مواضيع "تدريس التاريخ الراهن" و"حفظ وتحديث الأرشيف الوطني" و"الذاكرة, التاريخ والأرشيف" و"مشاريع حفظ الذاكرة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي".

كما وقع المجلس ووزارة الاقتصاد والمالية ومندوبية مفوضية الاتحاد الأوروبي في نونبر 2009, على اتفاقية تهم تمويل برنامج مواكبة تنفيذ توصيات الهيئة في مجال التاريخ والذاكرة.

ويهدف هذا التمويل الذي يبلغ غلافه المالي ثمانية ملايين أورو إلى دعم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, المكلف بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة, في أنشطته المتعلقة بحفظ أرشيفات هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس المتعلقة بالفترة ما بين 1956 و1999 وتيسير الولوج إليها, وبلورة استراتيجية وطنية لإعادة تنظيم وتحديث الأرشيف, وتشجيع البحث التاريخي حول الفترة المذكورة, ونشر وتعميم المعارف المتحصلة حول التاريخ الراهن للمغرب, ودعم أنشطة حفظ الذاكرة.

وفي السياق ذاته, وقع المجلس والمركز السينمائي المغربي في أبريل 2009, على اتفاقية شراكة وتعاون تروم النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحفظ الذاكرة وبماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

MAROC-CCDH

Le CCDH et l'Université Mohmmed V-Agdal de Rabat mettent en place un Master en Histoire contemporaine

Rabat, 25 Jan (MAP)- Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Université Mohamed V-Agdal de Rabat ont signé, lundi, un partenariat pour la création d'un Master en Histoire contemporaine, dans le cadre du suivi de la mise en Âœuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) relatives à la préservation de la mémoire, de l'histoire et de l'archive.

Signé entre les présidents du CCDH, et de l'Université Mohammed V, MM. Ahmed Herzeni et Hafid Boutaleb Joutey et le doyen de la faculté des Lettres et des Sciences humaines de Rabat, ce partenariat vise à encourager la recherche dans l'histoire et la mémoire du Maroc contemporain outre la constitution d'une expertise en la matière.

Au termes de la convention, le CCDH s'engage à apporter son appui à ce nouveau Master, en soutenant les recherches dans ce domaine, à mettre en place une bibliothèque spécialisée, et à faire appel à des maîtres conférenciers spécialisés.

De son côté, la faculté des Lettres s'engage à dispenser les cours, à mettre en place les curricula, à organiser les examens, et à prendre en charge l'ensemble des dispositions logistiques inhérentes à cette formation.

Dans ce sens, M. Herzeni a exprimé son espoir que cette convention représente un premier pas vers une coopération entre les deux parties, ainsi qu'avec d'autres établissements universitaires étrangers, puisque, a-t-il dit, l'université joue un rôle essentiel dans le domaine des sciences humaines.

Il est important de créer ce Master qui couvre la nécessité de l'historicisation de la période "histoire contemporaine", a souligné, pour sa part, M. Boutaleb Jautey, rappelant que , dans le cadre du suivi des recommandations de l'IER relatives à l'archive, la mémoire et l'histoire, le CCDH a organisé, avec le soutien du groupe de travail "Archives et Mémoire", une série de conférences sur plusieurs thèmes dont "l'enseignement de l'Histoire contemporaine", "la préservation et modernisation des archives nationales ", " Mémoire, histoire et archives " ou encore " Projets relatifs à la préservation de la mémoire, dans le cadre de la réparation communautaire ". (MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

AL BAYANE

Partenariat

Création d'un master en histoire contemporaine

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Université Mohammed V - Agdal de Rabat ont signé, lundi, un partenariat pour la création d'un Master en Histoire contemporaine, dans le cadre du suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) relatives à la préservation de la mémoire, de l'histoire et de l'archive.

Signé entre les présidents du CCDH, et de l'Université Mohammed V, Ahmed Herzeni et Hafid Boutaleb Joutey et le doyen de la faculté des Lettres et des Sciences humaines de Rabat, ce partenariat vise à encourager la recherche dans l'histoire et la mémoire du Maroc contemporain outre la constitution d'une expertise en la matière.

Au termes de la convention, le CCDH s'engage à apporter son appui à ce nouveau Master, en soutenant les recherches dans ce domaine, à mettre en place une bibliothèque spécialisée, et à faire appel à des maîtres conférenciers spécialisés. De son côté, la faculté des Lettres s'engage à dispenser les cours, à mettre en place les curricula, à organiser les examens, et à prendre en charge l'ensemble des dispositions logistiques inhérentes à cette formation.

Dans ce sens, Herzeni a exprimé son espoir que cette convention représente un premier pas vers une coopération entre les deux parties, ainsi qu'avec d'autres établissements universitaires étrangers, puisque, a-t-il dit, l'université joue un rôle essentiel dans le domaine des sciences humaines.

Il est important de créer ce Master qui couvre la nécessité de l'historicisation de la période «histoire contemporaine», a souligné, pour sa part, . Boutaleb Jautey, rappelant que , dans le cadre du suivi des recommandations de l'IER relatives à l'archive, la mémoire et l'histoire, le CCDH a organisé, avec le soutien du groupe de travail «Archives et Mémoire», une série de conférences sur plusieurs thèmes dont «l'enseignement de l'Histoire contemporaine», «la préservation et modernisation des archives nationales», «Mémoire, histoire et archives» ou encore «Projets relatifs à la préservation de la mémoire, dans le cadre de la réparation communautaire».

Revue de Presse du

العلم

وقعت بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس أكدال

اتفاقية تهم لإحداث ماستر في التاريخ الراهن

● وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس أكدال،يوم الإثنين بالرباط، على اتفاقية تعاون تهم إحداث مسلك ماستر في «التاريخ الراهن»بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وقع على هذه الاتفاقية السادة أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وحفيظ بوطالب جوطي رئيس جامعة محمد الخامس أكدال، وعبد الرحيم بنحادة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي تندرج في إطار تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة والتاريخ والأرشيف، إلى تشجيع البحث في تاريخ وذاكرة المغرب الراهن وتكوين خبرة في القضايا ذات الصلة بهما.

ويلتزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم مسلك الماستر في التاريخ الراهن، خاصة في ما يتصل بتشجيع البحوث لاسيما البحث الميداني وإحداث مكتبة متخصصة في المجال، واستقدام أساتذة مختصين من بعض المعاهد والجامعات الأجنبية المختصة في الموضوع.

ومن جهتها، ستضطلع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتنظيم الدروس ووضع البرامج وتنظيم الامتحانات وكافة الإجراءات المتعلقة بها فضلا عن التدابير اللوجيستيكية.

وفي كلمة بالمناسبة، عبر السيد حرزني عن الأمل في أن تشكل هذه الاتفاقية خطوة أولى باتجاه تعاون أكبر بين الجانبين، وكذا مع مؤسسات جامعية أخرى، بالنظر إلى الدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به الجامعة في مجال العلوم الإنسانية، مؤكدا على الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع «التاريخ الراهن».

وبدوره، أكد السيد بوطالب جوطي أهمية إحداث هذا الماستر الذي قال إنه يستجيب للحاجة في التاريخ للحقبة الزمنية التي تحمل اسم«التاريخ الراهن»،داعيا إلى تقييم هذه الاتفاقية بشكل نصف سنوي بهدف الوقوف على نقط القوة ونقط الضعف التي يتعين إيجاد حلول لها.

كما وقع المجلس ووزارة الاقتصاد والمالية ومندوبية مفوضية الاتحاد الأوروبي في نونبر2009 ، على اتفاقية تهم تمويل برنامج مواكبة تنفيذ توصيات الهيئة في مجال التاريخ والذاكرة.

ويهدف هذا التمويل الذي يبلغ غلافه المالي ثمانية ملايين أورو إلى دعم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المكلف بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في أنشطته المتعلقة بحفظ أرشيفات هيئة الإنصاف والمصالحة

والمجلس المتعلقة بالفترة ما بين1956 و1999 وتيسير الولوج إليها، وبلورة استراتيجية وطنية لإعادة تنظيم وتحديث الأرشيف، وتشجيع البحث التاريخي حول الفترة المذكورة، ونشر وتعميم المعارف المتحصلة حول التاريخ الراهن للمغرب، ودعم أنشطة حفظ الذاكرة.

وفي السياق ذاته، وقع المجلس والمركز السينمائي المغربي في أبريل2009، على اتفاقية شراكة وتعاون تروم النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحفظ الذاكرة وبماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil consultatif

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Le CCDH se lance dans l'enseignement de l'histoire

Le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) et l'Université Mohammed V-Agdal de Rabat ont signé, lundi, un partenariat pour la création d'un master en histoire contemporaine.

Mis en place dans le cadre du suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), ce partenariat vise à encourager la recherche dans l'histoire et la mémoire du Maroc contemporain.

Revue de Pres

المغرب/قضاء
ندوة إصلاح القضاء: نحو الاهتداء إلى ما ينسجم مع الخصوصية المغربية ويتفق مع المتعارف عليه دوليا
الرباط/25/ 1/ومع/ شكلت الندوة الدولية حول إصلاح القضاء التي عقدت نهاية الأسبوع بالرباط محطة أخرى ضمن محطات إصلاح ورش القضاء الذي انخرطت فيه المملكة, بهدف الاهتداء إلى ما ينسجم مع الخصوصية المغربية ويتفق مع المتعارف عليه دوليا.

فعلى مدى يومين التام رجال قانون وخبراء مشهود لهم بالكفاءة في مجال القضاء, لمعالجة الموضوع من زوايا نظر متعددة, ولإغناء ورش الإصلاح, وطرح التصورات التي من شأنها أن تساعد على رصد مواطن الخلل وتأهيل العدالة بما ينسجم والتوجهات الملكية المعلنة في الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب ليوم 20 غشت 2009 والذي رسم من خلاله معالم الإصلاح بما يحتاج من إجراءات تشريعية وأخرى تنظيمية.

وفي سياق بسطه لتصور الوزارة للإصلاح أكد السيد محمد الناصري وزير العدل في كلمة القيت بالنيابة عنه , حرص الوزارة على عدم استنساخ تجارب أو استيراد برامج أو نقل أنماط, مشيرا الى أن من بين ما أطر عملها أن تنتهي إلى ما تقتضيه الخصوصية المغربية على ضوء الموروث الثقافي والتراكم القانوني وما ترسخ من حميد الممارسات وما تطلبه الانتقال والتغيير بما يستجيب للتطلعات.

وأكد السيد الناصري اعتزازه بمسار ومنهجية الإصلاح لأنها "أتت كما أراده لها جلالة الملك بشكل تشاركي, من خلال ورش وطني يساهم فيه الكل ويشمل مختلف المجالات, بما يفرز بديلا لتدارك مواطن الخلل وتأهيل العدالة".

اما وجهة نظر وزير العدل الأسبق السيد محمد العلمي مشيشي فشددت على أن أي مخطط مضبوط لإصلاح عميق للقضاء يتعين أن ينبني على ركيزتين أساسيتين, تتعلقان بالمنظورين المؤسساتي والأدواتي أو العملي للقضاء موضحا أن المنظور المؤسساتي ينطلق من المرجعية الدستورية والدينية للمغرب, ويقتضي تفعيلا لبعض مقتضياتها وتعديلا لبعضها الآخر. وأبرز أن الدستور يقرر أن القضاء مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

من جانبه أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني خلال الندوة التي نظمتها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان, أن المجلس يركز بالأساس في هذا المسار الإصلاحي على مسألة استقلالية القضاء التي اعتبر أنها يجب أن تترسخ كثقافة أولا وألا يتم الاقتصار فقط على تغيير القوانين.

وشدد السيد حرزني أيضا على ارتباط هذه المسألة بجانب تخليق القضاء, مؤكدا أن دينامية إصلاح القضاء انطلقت بجدية في المغرب,وأن الامر يستدعي تهيئة تربة مناسبة لذلك في إطار نظام أوسع للإصلاح يشمل باقي القطاعات وذلك بغرض تجاوز الصعوبات التي يمكن أن تطرح على مستوى تطبيق المقتضيات.

وإذا كانت الندوة قد تطرقت للتوجهات الكبرى لإصلاح القضاء, فإنها اتاحت أيضا الفرصة للنفاذ إلى بنيات المنظومة القضائية ومنها المجلس الأعلى للقضاء حيث أجمع عدد من رجال القانون والقضاء على ضرورة إدخال إصلاحات هامة على اختصاصات ومهام المجلس داعين الى توسيع اختصاصاته وتعزيز استقلاليته عن السلطة التنفيذية.

وبخصوص النيابة العامة باعتبارها جزء من القضاء, استعرض المشاركون تطورها التاريخي وتنامي وظائفها وأدوارها , حيث أكدوا أن إصلاحها يمر على الخصوص عبر تحسين مؤهلات أعضائها ومنحهم وسائل الاشتغال ومراجعة النظام الأساسي الخاص بها من أجل تحقيق استقلالية حقيقية.

المؤسسة التشريعية ساهمت بدورها في إغناء النقاش حيث أكد رئيسا لجنتي العدل والتشريع وحقوق الانسان بالبرلمان على ضرورة العناية بالموارد البشرية ومراجعة القوانين والتنظيم القضائي واصلاح المحيط القضائي وتفعيل الوسائل البديلة لتسوية النزاعات والتواصل والتحديث ,مبرزين العناية التي يحظى بها الموضوع من قبل ممثلي الأمة.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

وبرأي المهتمين فإن الندوة التي نظمت تحت شعار "إصلاح السلطة القضائية بالمغرب" شكلت محطة ضمن محطات مسلسل إصلاح القضاء, وساهمت بفعالية في إغناء هذا الورش المفتوح ,كما خلصت إلى صياغة تقرير عام حول ملاحظات واقتراحات وانتقادات المشاركين .

تح/ب ج

وع

ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

(المغرب/قضاء/ندوة (مرفق بصورة

ندوة دولية بالرباط تسلط الضوء على جوانب إصلاح السلطة القضائية بالمغرب

الرباط/ 22 /1 /ومع/ ينكب المشاركون في الندوة الدولية حول "إصلاح السلطة القضائية بالمغرب", التي انطلقت أشغالها صباح اليوم الجمعة بالرباط, على مدى يومين على تدارس مختلف جوانب إصلاح القضاء , للخروج بمقترحات تغني هذا الورش الذي انخرطت فيه المملكة.

ويلتئم في هذه الندوة, التي تنظمها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان, مسؤولون حكوميون وبرلمانيون وقضاة ومحامون وجمعيات غير حكومية وجامعيون ,لمناقشة محاور تهم تدعيم ضمانات استقلال السلطة القضائية وإصلاح الإطار القانوني والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة, فضلا عن تخليق السلطة القضائية وعلاقتها بحماية حقوق الإنسان.

وقال وزير العدل السيد محمد الناصري, في كلمة ألقاها بالنيابة عنه الكاتب العام لوزارة العدل السيد محمد ليديدي أثناء افتتاح الندوة, إن إصلاح القضاء الذي يتوخاه المغرب يجد مرجعيته في الإجماع الوطني وفي الالتفاف حول الخيار الرصين الذي أمر به صاحب الجلالة الملك محمد السادس ورسم معالمه.

وأوضح السيد الناصري أن جلالة الملك أكد في هذا الإطار على وجوب فتح حوار وطني وتعميق النقاش بشأنه والاهتداء إلى ما ينسجم مع الخصوصية المغربية ويتفق مع المتعارف عليه دوليا, مضيفا أن الوزارة انتهت إلى خطة للإصلاح مكنت من توسيع المشاورات والإصغاء إلى العديد من الفاعلين, وسعت إلى استعراض مختلف التجارب وتأتى لها الإطلاع على ما تضمنته المواثيق الدولية في هذا المجال.

كما أكد حرص الوزارة على عدم استنساخ تجارب أو استيراد برامج أو نقل أنماط, بل كان من بين ما أطر عملها أن تنتهي إلى ما تقتضيه الخصوصية المغربية على ضوء الموروث الثقافي والتراكم القانوني وما ترسخ من حميد الممارسات وما تطلبه الانتقال

والتغيير بما يستجيب للتطلعات.

وتميزت الجلسة الافتتاحية للندوة أيضا بكلمة ألقاها السيد محمد العلمي مشيشي وزير العدل الأسبق حول الخطوط العريضة لإصلاح القضاء اعتبر فيها أن أي مخطط مضبوط لإصلاح عميق للقضاء يتعين أن ينبني على ركيزتين أساسيتين, تتعلقان بالمنظورين المؤسساتي والأدواتي أو العملي للقضاء.

وأوضح السيد العلمي مشيشي أن المنظور المؤسساتي ينطلق من المرجعية الدستورية والدينية للمغرب, ,مبرزا أن الدستور يقرر أن القضاء مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما المنظور العملي لإصلاح القضاء فيختص, حسب السيد مشيشي, بتصور يكتسب القضاء بفعله صفات الفعالية والمردودية والجودة, ملخصا أعمدة هذا التصور أساسا في التنظيم القضائي والمساطر القضائية والتفتيش وضبط إدار المحاكم والتفريق بينها وبين العمل القضائي بشكل يسمح للقضاة أن بمهمتهم بتفرغ كامل.

من جهته, أشار رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني إلى أن تحقيق استقلالية القضاء, باعتبارها إحدى أسس إصلاح هذا القطاع بالمغرب, يتطلب أولا ترسيخها كثقافة, داعيا إلى عدم الاقتصار فقط على تغيير القوانين, ومشددا على ارتباط هذه المسألة بجانب تخليق القضاء.

من جانبه أبرز السيد ميشال توبيانا, في كلمة ألقاها كممثل للجهات المنظمة للندوة, أن المغرب انخرط في طريق إصلاح القضاء, مؤكدا أن هذه المسألة ليست مجرد إصلاح للمؤسسات وإنما يجب أن تمس أعمق الروابط الاجتماعية والاقتصادية داخل مجتمع ما.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

وستختتم الندوة بتقديم تقرير عام حول ملاحظات واقتراحات وانتقادات المشاركين سيشكل موضوع تعليقات لرئيسي لجنة التشريع وحقوق الإنسان بالبرلمان.

ر/ قد

وع ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

MAROC-DROITSHOMME-RENCONTRE
Ouverture à Oujda d'une rencontre sur l'élaboration du PANDDH
Oujda, 22 jan -(MAP)- "Les droits économiques, sociaux et culturels et les problématiques régionales" est le thème d'une rencontre organisée vendredi et samedi à Oujda par le Comité de pilotage du processus d'élaboration du Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme (PANDDH).

Initiée en partenariat avec le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), cette rencontre de concertation, qui s'inscrit dans le cadre de la préparation du PANDDH et des rencontres de communication et de réflexion, ambitionne de répondre aux attentes exprimées au niveau local et constitue une opportunité pour favoriser l'implication des acteurs locaux et élargir le champ de concertation sur le contenu du PANDDH.

L'ouverture de cette rencontre a été marquée par la présentation de deux exposés sur "Le PANDDH: processus, réalisations et perspectives d'avenir" et "Les expériences internationales dans le cadre de l'élaboration du PANDDH", présentés par MM. Said Berkani et Mahjoub Ait Ghennoui, membres du comité de pilotage.

Dans son intervention M. Berkani a tout d'abord évoqué la finalité du Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme, aux niveaux national et international, finalité qui consiste à développer la promotion et la protection des droits de l'homme et consolider la démocratie dans le pays avant de mettre l'accent sur les objectifs stratégiques du PANDDH.

Ces objectifs stratégiques, a-t-il dit, ont trait notamment au renforcement de l'administration publique et de la bonne gouvernance.

L'accent a été également mis sur les objectifs spécifiques du PANDDH qui se rapportent à l'accompagnement des acteurs dans leurs actions au renforcement des institutions nationales, à la vulgarisation des normes et mécanismes des droits de l'homme, au développement des programmes spécifiques et à la promotion d'une approche, basée sur les droits humains.

Pour ce qui est des résultats attendus, ils concernent la mise au point d'une stratégie nationale et d'un plan d'action, le renforcement des compétences des responsables pour la mise en oeuvre et le suivi du plan d'action en vue d'asseoir une opinion publique mieux informée.

Dans son intervention sur les expériences internationales dans le cadre de l'élaboration du PANDDH, M. Mahjoub Ait Ghennoui a fait observer que jusqu'à présent quelque 26 pays ont réalisé leurs propres plans d'action en matière de démocratie et des droits de l'Homme, donnant dans ce cadre l'exemple de trois pays, à savoir l'Egypte, l'Afrique du sud et l'Australie.

Il a par la suite donné une idée succincte sur la méthodologie de formulation des plans des droits de l'homme dans ces pays respectifs, le processus de formulation et d'approbation de ces plans et les critères devant être pris en compte pour élaborer des stratégies et des actions en faveur des droits de l'homme.

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Les travaux de cette rencontre se sont poursuivis par la présentation d'une communication sur les données démographiques et socio-économiques de la région de l'Oriental avant que les participants se répartissent en trois ateliers qui se pencheront sur des thématiques ayant trait aux droits économiques, sociaux et culturels.

Sur la base de rencontres de concertation aussi bien régionales, nationales qu'internationales, le Comité de pilotage avait fixé quatre axes prioritaires ayant fait l'objet de débats au sein de groupes thématiques créés en vue d'élaborer des plans stratégiques relatifs à chaque axe.

Ces axes portent sur la démocratie et la gouvernance, le cadre institutionnel et juridique, les droits objectifs et catégoriels, l'approche des droits de l'Homme et le développement humain.

Le projet d'élaboration du PANDDH, la première expérience du genre en Afrique du Nord et au Moyen-Orient, vise à mettre en place une stratégie globale et structurante tendant à promouvoir et à protéger les droits de l'Homme et à asseoir un cadre approprié permettant de répertorier et coordonner l'ensemble des activités liées aux droits de l'Homme. (MAP)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

عائلات المختطفين مجهولي المصير تنتفض ضد تقرير حرزني

حقوقيون يقدمون تقرير مواز أمام لجنة الاختفاء القسري بالأمم المتحدة

عبدالإله سخير

مع بداية العد العكسي لموعد انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف المقررة في مارس القادم، توالت الانتقادات الموجهة للتقرير الأخير، الذي أصدره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمتعلق بحالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال الخمس السنوات الأخيرة، والذي تم تخصيصه للإجراءات التي قام بها المجلس فيما يخص تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. فبعد ردود الفعل الغاضبة والمنددة التي عبرت عنها عدد من عائلات المختطفين، عقدت هذه الأخيرة الأحد الماضي لقاء تشاوريا بالدار البيضاء حضره مجموعة من عائلات المختطفين وممثلين عن مجموعات اكدز وتازمامارت حيث تمت مناقشة التقرير الأخير الذي أصدره حرزني، وتوقفت مؤاخذات العائلات على هذا التقرير على عدم رضاها عما ورد فيه، مشيرة إلى أن هاجس معديه هو أن يتم طي ملف ضحايا سنوات الرصاص بدون أن يتم الكشف عن كامل الحقيقة المحيطة بهذا الملف بعد أن تعمد معدو التقرير، تشير هذه العائلات، إلى الإدلاء بأسماء الضحايا بدون تقديم رفاتهم لعائلاتهم أو مكان دفنهم.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الهاجس الكبير الذي تحكم لدى المجلس في إصدار تقريره الأخير هو الموعد الدوري الذي تعقده الأمم المتحدة فيما يخص مدى احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها فيما يخص تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وأن المغرب ملزم بتقديم تقريره أمام لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالاختفاء القسري.

وقد عقد لهذا الغرض لقاء تنسيقي للجنة الإشراف على إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بمقر وزارة العدل بالرباط، ترأسه وزير العدل محمد الناصري، قدم خلاله محجوب الهيبة، الكاتب العام للجنة والأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، عرضا مفصلا عن الأشغال التي أنجزتها اللجنة منذ تنصيبها يوم 3 دجنبر 2008 من طرف الوزير الأول، والسياق العام الذي أحدثت في إطاره، وكذا البرنامج العام المسطر لعملها خلال المرحلة المقبلة التي ستتوج بالإعلان عن الخطة والمصادقة عليها. وزير العدل المعين حديثا دعا بدوره أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى تنسيق العمل لضمان إعداد جيد للمشاركة المغربية في الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وبموازاة هذا اللقاء تستعد عدد من الهيئات الحقوقية وعائلات المختطفين مجهولي المصير لإصدار تقارير ترد على ما خلص إليه حرزني في تقريره الأخير من أجل عرضها على هامش أشغال الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

واعتبر عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تصريح لـ«المساء» أن الدورة المرتقبة لمجلس حقوق الإنسان بجنيف ستكون مناسبة لعدد من المنظمات الحقوقية لتعبر عن انشغالاتها فيما يتعلق بتطور حقوق الإنسان بالمغرب، مشيرا إلى أنه بخلاف ما صرح به الرئيس الحالي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأن ملف سنوات الرصاص تم طيه نهائيا وأنه ينكب حاليا على الاشتغال على الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية فإن هذا الملف لم يطو ومازال مفتوحا طالما أنه، يضيف بنعبد السلام، لم تكشف كافة جوانب الحقيقة المحيطة ولم تقدر الدولة بعد على تقديم الاعتذار للضحايا. وعبر بنعبد السلام عن تخوفه من أن يتم إقصاء جمعيته من المشاورات التي تعقدها لجنة الإشراف على إعداد الخطة من لائحة الجمعيات الحقوقية.

Revue de Presse de ... ts de l'Homme

الجريدة

جمعية حقوقية مغربية: الجرائم ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم

إسماعيل روحي

طالبت جمعية آباء وأصدقاء مجهولي المصير في المغرب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بوضع حد لما وصفته بـ«التباسات وشبه الحقائق المتعلقة بالماضي لكي يكون متوافقا مع مبادئ والقيم التي يظهرها»، مضيفة أن ملف الاختفاءات القسرية بالمغرب لن يتم إغلاقه نهائيا إلا بعد إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة.

وشددت الجمعية، في رسالة لها ردا على التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على «أن الجرائم ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم، وتهم المجتمع الدولي»، مضيفة أن أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أكد، خلال تقديم تقريره حول تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أنه ما تزال هناك حالات لم يتم الكشف عنها بخصوص الاختفاء القسري.

واعتبرت الرسالة أن الهدف الأساسي لم يتم تحقيقه من أجل طي صفحة الماضي الأليم وتحقيق نظرة هادئة نحو المستقبل، مضيفة أن رئيس المجلس أكد في عرضه الأخير مسؤولية الدولة المغربية في الكشف عن الحقيقة في ملف المهدي بن بركة، على اعتبار تورط بعض أجهزتها في عملية الاختطاف والاغتيال.

وجاء في الرسالة أنه بالطريقة ذاتها كان على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يوضح بشكل جلي مسؤولية الدولة بخصوص باقي حالات الاختفاء، حيث كان على رئيس المجلس أن يوضح النقص الحاصل في التعاون والتنسيق بين بعض أجهزة الدولة.

وذكرت الرسالة بأن الضحايا وعائلاتهم تعاونوا إلى أقصى الحدود مع لجان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة، حيث تم حصر الحالات غير المعروفة في 9 حالات، أما الحالات التي تم الكشف عنها فبلغت 57 حالة.

Revue de ... de l'Homme

الأحداث المغربية

أصدقاء المختفين ينتقدون تقرير حرزني

أحمد حرزني

انتقدت رابطة أهل وأصدقاء المختفين في المغرب والتي يوجد مقرها بفرنسا ما جاء في تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي قدمه أحمد حرزني في الرابع عشر من الشهر الجاري، بالرباط، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحقيقة في الملفات العالقة والوسائل المعتمدة من قبل المجلس في تحديد هويات المفقودين.

«وأخذت الرابطة في بيان أصدرته، يوم الثلاثاء الماضي، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بـ «عدم المضي قدما في الملفات والتي صنفها ضمن الحالات العالقة وخاصة قضية المهدي بنبركة» حيث ربطت طي صفحة الماضي وخلق فرص مستقبل هادئ بـ «استجلاء الحقيقة في جميع الحالات سواء العالقة، أو التي مازال لم يتم الحسم فيها بعد»، بالإضافة إلى «التزام الدولة بالتصديق على جميع اتفاقيات وتوصيات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والعمل على تنفيذها على نحو فعال».

ووجهت الرابطة، من جهة أخرى، انتقادا للطريقة التي يشتغل بها المجلس، وخاصة الوسائل التي يعتمد عليها في تحديد هويات الضحايا عن طريق التحليل الجيني، حيث وصفت هذه الطريقة بـ «غير المقنعة»، ولتحديد هوية المفقودين بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب، أضافت الرابطة في بيانها أنه سبق لها أن «أبلغت المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بعرض بعض الهيئات الدولية المتخصصة في هذا المجال

وجدير بالذكرأن التقرير الذي قدمه رئيس المجلس أحمد حرزني اعتبر أن «كشف الحقيقة في ملف اختطاف بنبركة وحالات أخرى، بالاعتماد على وسائل المجلس ستكون محدودة، خاصة وأن تعاون الأطراف المعنية لم يرق إلى المستوى المطلوب».

■ رضوان البلدي

Revue de Presse du Conseil consultatif

LE SOIR

Protestation

Les salafistes de Salé prennent la relève

▶ Dans une lettre adressée au CCDH et au Conseil des oulémas, ils exigent le droit aux relations intimes avec leurs épouses.

Les détenus salafistes de nouveau en rogne. La situation à la prison de Oukacha à Casablanca où une trentaine de Salafistes avaient observé une longue grève de la faim est à peine apaisée que leurs collègues de Salé reprennent le flambeau. Une quarantaine de détenus pensionnaires du pavillon A (1et 2) ont envoyé une lettre de protestation à plusieurs organismes publics. Ils réclament le droit aux relations intimes avec leurs épouses (ou la «khalwa chariaa»), rapporte l'association Ennassir d'Abderrahim Mouhtad. Les détenus de la prison de Salé disent avoir été privés de ce droit depuis plus de 18 mois alors que le règlement d'usage a fixé la durée entre deux «visites intimes» à quatre mois au maximum. Durant ces 18 mois, bien des familles ont été défaites et des épouses ont demandé et obtenu le divorce, se plaignent les salafistes dans ce recours adressé entre autres au Procureur général, au CCDH et au Conseil des Oulémas. Les détenus salafistes espèrent également que leur appel trouve écho auprès des associations de défense des droits de l'Homme. Pour sensibiliser ces dernières, ils soutiennent que s'ils sont la cible de cette politique de «privation» menée par la délégation des prisons, c'est à cause de leurs convictions et de leurs opinions politiques. **A.A**

Revue de

التجديد

45 معتقلا على خلفية الإرهاب بسلا يستنكرون حرمانهم من الخلوة الشرعية

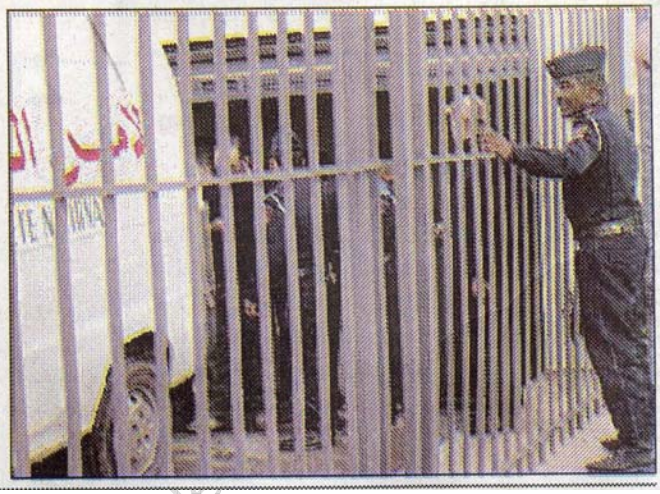

استنكر 45 معتقلا بالسجن المحلي بسلا حي (1أ، و2أ) المحكومين في إطار قانون الإرهاب استمرار الإدارة في حرمانهم من حق الاختلاء بزوجاتهم ما يزيد على سنة ونصف.وأضاف المعتقلون في رسالة موجهة إلى المندوب العام للسجون وإعادة الإدماج، تتوفر "التجديد" على نسخة منه أن الإدارة بهذه الطريقة تتجاوز حقوق الشرع الذي حدده الإسلام في أربعة أشهر، وقال سبحانه وتعالى في سورة البقرة: (للذين يولون من نسائهم تربص أربعة أشهر)، مشيرين في رسالتهم إلى أن المندوبية "لا تكتفي بالتفرج على الظلم الذي طالنا بسبب ديننا وعقيدتنا، بل تحرمنا وتحرم نساءنا من حق كفله الله تعالى لعباده، وكفلته النظم والقوانين التي تزعم المندوبية حمايتها متذرعة بأسباب واهية، تارة بالإصلاحات العمرانية التي ما فتئت تنتهي منذ أكثر من سنة ونصف وهي المدة التي تفككت فيها أسر وشردت ودفعت بعدد من النساء المكروهات لطلب الخلع من أزواجهن، مما تسبب في أضرار نفسية ومعنوية، ستظل آثارها عالقة في نفوسنا ونفوس أهالينا إلى أن يشاء رب العالمين".

يذكر أن هؤلاء المعتقلين وعن طريق الإدارة المحلية بسلا كل من: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان- الوكيل العام بمحكمة الاستئناف- المجلس العلمي الأعلى.

Revue de Presse du Conseil consultatif de